النهج الثالث
فى التركيب الخبرى

الفصل الأول
إشارة
إلى أصناف القضايا

(١) هذا الصنف من التركيب الذى نحن مجمعون على أن نذكره، هو التركيب الخبرى ، وهو الذى يقال لقائله : إنه صادق فيما قاله أو كاذب .

---

(١) قيل عليه : الصدق والكذب لا يمكن أن يعرفا ، إلا بالخبر المطابق وغير المطابق ، فتعريف الخبر بهما تعريف دورى .

والحق : أن الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر ، فتعريفه بهما تعريف رسمى ، أورد تفسيراً للاسم وتعييناً لمعناه من بين سائر التراكيب . ولا يكون ذلك دوراً ؛ لأن الشىء الواضح بحسب ما هيته ربما يكون ملتبساً فى بعض المواضع بغيره ، ويكون ما يشتمل عليه من أعراضه الذاتية الغنية عن التعريف ، أو غيرها ، مما يجرى مجراها ، عارياً عن الالتباس

فإيراده فى الإشارة إلى تعين ذلك الشىء إنما يلخصه ويجرده عن الالتباس. وإنما يكون دوراً ، لو كانت تلك الأعراض أيضاً مفتقرة إلى البيان بذلك الشىء . وههنا إنما يحتاج إلى تعيين صنف واحد من أصناف التركيبات فيه اشتباه ؛ لأنه لم يتعين بعد . وليس فى الصدق والكذب اشتباه .

فيمكننا أن نقول : إنا نعنى بالخبر التركيب الذى يشتمل حد الصدق والكذب عليه . كما لو وقع اشتباه فى معنى الحيوان مثلا ، فيمكننا أن نقول : إنا نعنى به ما يقع فى تعريف الإنسان موقع الجنس ، ولا يكون دوراً .

(٢) وأما ما هو مثل الاستفهام ، والالتماس ، والتمنى ، والترجى ، والتعجب ، ونحو ذلك ؛ فلا يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب — وفى نسخة « فلا يقال فيها صادق أو كاذب » — إلا بالعرض من حديث قد يعرض — وفى نسخة « يعبر » — بذلك عن الخبر .

(٣) وأصناف التركيب الخبرى ثلاثة .

---

(٢) وفى بعض النسخ [من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر] وهذا تأكيد لما ذهبنا إليه ، فإنه قد صرح بأن الصدق والكذب يعرضان لتركيب واحد هو الخبر ، ولا يعرضان لغيره من التركيبات إلا بعد صيرورتها خبراً بالقوة .

والتعريض بالاستفهام عن الخبر ، كما يقال (ألست قلت : كذا ؟) ويراد به (أنك قلت) .

وبالالتماس كما يقال (تفضل بكذا) ويراد به (أنى أريد تفضلك به)

وكذلك فى سائرها .

(٣) وذلك لأن التركيب :

إما أن يكون أول تركيب يقع عن مفردات ، أو ما فى قوتها .

أولا يكون ، بل يكون مما تركب مرة أو مراراً .

أما المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم منها ، لايكون إلا بحمل البعض على البعض ، أوسلبه عنه ، وهو الحملى .

وأما المركبات بالتركيب الأول المذكور ، وما بعده ، فالتركيب المشتمل على الحكم ، إذا طرأ عليها ، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولا على البعض ؛ فإن بعض الأقوال الجازمة لا يكون البعض الآخر ؛ فإذن لابد من أن يعلق بعضها ببعض ، بوجود نسبة أولا وجودها بينها .

والنسبة تقتضى إما اتصالا ، وإما — وفى نسخة « أو » — انفصالا . فالذى يعتبر فيه وجود اتصال أو لا وجوده ، هو المتصل .

والذى يعتبر فيه وجود انفصال ، أو لا وجوده ، هو المنفصل ؛

فإذن التركيب الخبرى ثلاثة .

(٤) أولها الذى يسمى الحملى ، وهو الذى يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى ، أو ليس بمحمول عليه .

مثاله قولنا : إن الإنسان حيوان ، وإن ــ وفى نسخة « الإنسان حيوان ، أو » ــ الإنسان ليس بحيوان .

فالإنسان وما يجرى مجراه فى أشكال هذا المثال ، هو المسمى بـ « الموضوع » .

وما هو مثل « الحيوان » ههنا فهو المسمى بالمحمول ، وليس حرف سلب .

(٥) والثانى والثالث يسمونهما الشرطى .

وإنما قال : [وأصناف التركيب الخبرى] ولم يقل (وأنواعه) نظراً إلى المواد ، وذلك لأنا إذا قلنا : (طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار) أو قلنا : (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لم تتغير ماهية الخبر فى قولنا عن خبريته المتعينة ؛ وقد تغير التركيب بالحمل والوضع .

فإذن هذه الأمور لامدخل لها فى تحصيل ماهيات الأخبار المتعينة . فليست بفصول لها بل هى عوارض تلحقها بحسب ما تقتضيه أحوالها الخارجة بعد تحصيل خبريتها ، فتصيرها أصنافاً .

وإذا نظرنا إلى الصور ، فلا شك فى أن الحملى والشرطى نوعان تحت الخبر ، وكذا المتصل والمنفصل ، تحت الشرطى .

وحينئذ ينبغى أن تحمل الأصناف فى قوله ، على الوضع اللغوى ، دون الاصطلاحى .

(٤) ما يعدم الحمل فيه ، أعنى السالبة ، يسمى أيضاً حملياً ؛ لأن الأعدام قد تلحق بالملكات فى بعض أحكامها .

(٥) أما المتصل فاستحقاقه لأن يسمى شرطياً بحسب اللغة العربية ظاهر .

وأما المنفصل فيلحق به ؛ لأنه يشاكله فى التركيب . وأيضاً حقيقة الشرط هى تعليق أحد الحكمين بالآخر ، وهو موجود فى كليهما على السواء ، فلذلك سميا شرطيين .

(٦) وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك ، ثم قرن بينهما ، ليس على سبيل أن يقال : إن أحدهما هو الآخر ، كما كان فى الحملى ؛ بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه .

(٧) وهذا يسمى الشرطى — وفى نسخة بدون كلمة « الشرطى » — المتصل ، والوضعى .

أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه .

وهذا يسمى الشرطى — وفى نسخة بدون كلمة « الشرطى » — المنفصل .

مثال الشرطى المتصل قولنا : إذا وقع خط على خطين متوازيين ، كانت الخارجة من الزوايا ، مثل الداخلة المقابلة — وفى نسخة بدون « المقابلة » — .

ولولا « إذا » و « كانت » لكان — وفى نسخة « كان » — كل واحد من القولين خبراً بنفسه .

مثال الشرطى المنفصل قولنا : إما أن تكون هذه الزاوية حادة ، أو منفرجة ، أو قائمة .

وإذا حذفت « إما » و « أو » كانت هذه قضايا فوق واحدة *

---

(٦) وذلك لانقطاع تعلق الصدق والكذب بهما ، حال كونهما جزئىْ شرطىٍّ ، ووجود تعلقهما بالمؤلف .

(٧) إنما يسمى المتصل وضعيًّا ؛ لأنه يشتمل على وضع المقدم المستلزم للتالى ؛ فإن الشرط فيه لايقتضى التشكك فى المقدم ، كما ذهب إليه قوم ، بل يقتضى تعلق الحكم بوضعه فقط .

وباقى الفصل غنى عن الشرح .

الفصل الثانى

إشارة
إلى السلب والإيجاب

(١) الإيجاب الحملى : هو مثل قولنا : الإنسان حيوان .

ومعناه أن الشىء الذى نفرضه فى الذهن إنساناً ، كان موجوداً فى الأعيان أو غير موجود ، فيجب أن نفرضه حيواناً ، ونحكم عليه بأنه حيوان ، من غير زيادة « متى » و « فى أى حال » بل على ما يعم المؤقت والمقيد ، ومقابليهما — وفى نسخة « ومقابلهما » —

والسلب الحملى : هو مثل قولنا : الإنسان ليس بجسم — وفى نسخة « بحجر » — وحاله تلك الحال — وفى نسخة « الحالة » —

---

(١) ليس من شرط موضوع القضية .

أن يكون موجوداً فى الأعيان ، فإنا نحكم على موضوعات ليست بموجودة فى الأعيان ، أحكاماً إيجابية فضلاً عن السلبية كما على أشكال هندسية لم يحكم بوجودها .

ولا أن لا يكون موجوداً فى الأعيان ، فإنا نحكم أيضاً على موضوعات موجودة بحكم كالعالم وما فيه .

بل من شرطه أن يكون متمثلا فى الذهن مفروضاً شيئاً ما بالفعل ، كقولنا : «الإنسان» فإنه ينبغى أن نفرضه فى الذهن إنساناً بالفعل فقط .

ثم إذا حكمنا عليه بأنه كذا ، أو ليس كذا ، فلسنا نريد أن هذا الحكم حاصل فى وقت ما . معين أو غير معين . أو فى جميع الأوقات .

ولا أنه حاصل ، من حيث لا نعتبر فيه توقيتاً أصلاً ، حتى لو أردنا أن نوقته ، لكنا خالفنا مقتضى ذلك الحكم .

ولا نريد أيضاً أنه حاصل بشرط أو قيد ، مثلا ، بشرط كونه إنساناً أو غير ذلك ، ولو أنه حاصل من حيث لانعتبر فيه شرطاً أصلا ، حتى لو أردنا أن نقيده بشرط لكنا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم .

بل نريد أن الحكم حاصل فقط ، من حيث يحتمل اقترانه بالتوقيت ، واللا توقيت ، والتقييد .

(٢) والإيجاب المتصل – وفى نسخة « والإيجاب فى الشرطى المتصل » – هو – وفى نسخة بدون كلمة « هو » – مثل قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . أى إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجوداً – وفى نسخة بدون كلمة « موجوداً » – ويسمى « المقدم » ؛ لزمه الثانى – وفى نسخة « التالى » – المقرون به حرف الجزاء ويسمى « التالى » ، أو صحبه من غير زيادة شىء آخر بعد – وفى نسخة « بعده » –

والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم ، أو الصحبة . مثل قولنا : ليس إذا كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود .

والإيجاب المنفصل مثل قولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجاً ، وإما أن يكون فرداً . وهو الذى يوجب الانفصال والعناد .

والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال – وفى نسخة « هذا الانفصال » – والعناد . مثل قولنا : ليس إما يكون هذا العدد زوجاً

ولنا أن نلحق به ما شئنا من ذلك ، فيصير بسبب اقترانه به مخصصاً يرتفع عنه ذلك الاحتمال العام لجميعها .

أما قبل الإلحاق فهو مجرد عن جميع ذلك .

فهذا مفهوم مجرد الحكم بالإيجاب كان ، أو بالسلب

(٢) أقول : الاتصال .

قد يكون بلزوم كما فى قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

وقد يكون باتفاق ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة ، فالحمار ناهق .

ويشملهما الصحبة المطلقة .

والإيجاب المتصل : هو الحكم بوجود لزوم التالى للمقدم ، أو صحبته إياه . وإن لم يكن اللزوم معلوماً ولا الاتفاق ، سواء كان كل واحد من المقدم والتالى ، موجبة أو سالبة من غير تقييد ولا تقييد ، أو توقيت ولا توقيت .

وإما ـ وفى نسخة « أو » ـ أن يكون ـ وفى نسخة بدون عبارة « أن يكون » ـ منقسما . بمتساويين ـ وفى نسخة « بمساويين » ـ *

والسلب فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم أو الصحبة .

كذلك الإيجاب فى المنفصلة ، هو الحكم بوجود الانفصال والعناد ، بين أجزائها .

والسلب هو الحكم بلا وجوده ، سواء كانت أجزاؤها موجبة أو سالبة ، أو مختلطة منهما.

وأجزاء الانفصال لا تستحق أن تسمى « مقدماً » و « تالياً » فإن سميت كانت مجازاً، وذلك لأنها غير متميزة بالطبع ؛ إذ لا تفاوت فى تقديم أيها اتفق ؛ ولأنها يجوز أن تكون فوق اثنين ؛ ولذلك ذكر الشيخ التسمية بهما فى المتصلة دون المنفصلة .

الفصل الثالث

إشارة

إلى الخصوص والإهمال ، والحصر

(١) إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي ، سميت مخصوصة : إما موجبة ، وإما سالبة . مثل قولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

وإذا كان موضوعها كليًّا ، ولم تتبين — وفي نسخة « تبين » — كمية هذا الحكم ، أعني الكلية والجزئية ، بل أهمل ، فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع ، أو غير عام ، سميت مهملة ، مثل قولنا : الإنسان في خسر ، الإنسان ليس في خسر — وفي نسخة « ليس الإنسان في خسر » —

فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميما وشركة ، وإدخال — وفي نسخة «وتركهما وإدخال » — التنوين يوجب تخصيصاً ، فلا مهمل — وفي نسخة « فلا مهملة » — في لغة العرب ، وليطلب ذلك في — وفي نسخة « من » — لغة أخرى .

وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ، ولا نخلطها — وفي نسخة « نخالطها » — بغيرها .

وإذا كان موضوعها كليًّا وبين — وفي نسخة « وتبين » — قدر الحكم فيه — وفي نسخة بدون عبارة « فيه » — وكمية موضوعه فإن القضية تسمى محصورة .

---

(١) وجميع ذلك ظاهر .

فإن كان بيِّن أن الحكم عام ، سميت القضية كلية . وهى :

إما موجبة ، مثل قولنا : كل إنسان حيوان .

وإما سالبة مثل قولنا : ليس واحد ـ وفى نسخة « ولا واحد » من الناس بحجر .

(٢) وإن كان إنما ـ وفى نسخة بدون عبارة « إنما » ... بين الحكم ـ وفى نسخة « أن الحكم » ... فى البعض ، ولم يتعرض للباقى ، أو تعرض بالخلاف . فالمحصورة جزئية :

إما موجبة ، كقولنا : بعض الناس كاتب .

(٣) وإما سالبة كقولنا ليس بعض الناس بكاتب ... وفى نسخة « كاتباً » ... أو ليس كل الناس بكاتب ؛ فإن فحواهما واحد ، وليسا يعمان ... وفى نسخة « ليستا تعمان » وفى أخرى « ليس يعمان » ... فى السلب .

---

(٢) فنقول الحكم على البعض لا ينافى الحكم على الكل ؛ فإن بعض الناس حيوان ، كما أن كلهم حيوان ، بل الحكم الكلى يصدق معه الجزئى ، ولا ينعكس ؛ ولذلك كان الجزئى أعم صدقاً من الكلى.

وقد يسبق إلى بعض الأوهام ، أن تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقى بخلافه ، وإلا فلا فائدة للتخصيص ، وذلك ظن لا يجب أن يحكم على أمثاله . إنما الواجب أن يحكم على ما يدل الكلام عليه بالقطع ، دون ما يحتمله .

والحاصل : أن صيغة المحصورة الجزئية ، تدل على حكم الجزئى بالقطع ، مع الاحتمال للكلى إن لم يتعرض للباقى ، ومع احتماله ، إن تعرض وذكر أن الباقى بخلافه .

(٣) أما قولنا ليس بعض الناس بكاتب ، فهو صيغة مطابقة للسلب الجزئى ، محتملة لأن يصدق معها السلب الكلى ، كما مر .

وأما قولنا : ليس كل إنسان بكاتب ، فهو صيغة السلب عن الكل ، لا للسلب الكلى ، ولا للسلب الجزئى . أعنى أنه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس ، لا عن كل واحد منهم ، ولا عن بعضهم .

(٤) واعلم أنه وإن كان فى لغة العرب قد يدل بـ [الألف واللام] على العموم ؛ فإنه قد يدل به على تعيين الطبيعة ، فهناك لا يكون موقع [الألف واللام] هو موقع [كل] .

ألا ترى أنك تقول – وفى نسخة « قد تقول » – : الإنسان عام ونوع ، ولا تقول : كل إنسان عام ونوع – وفى نسخة بدون جملة « ولا تقول : كل إنسان عام نوع » – وتقول : الإنسان هو الضحاك ، ولا تقول : كل إنسان هو الضحاك .

وقد يدل به على جزئى جرى ذكره ، أو عرف حاله ، فتقول (الرجل) وتعنى به واحداً بعينه ، وتكون القضية حينئذ مخصوصة .

ويحتمل أن يصدق معه : إما السلب الكلى ، وإما السلب الجزئى .

ولا يمكن أن يخلو عنهما معاً فى نفس الأمر ؛ لكنه إذا صدق الكلى ، صدق الجزئى من غير انعكاس – وفى نسخة «عكس» – فالجزئى صادق معه دائماً ، دون الكلى .

فالحاصل : أن هذه الصيغة تستلزم السلب الجزئى قطعاً ، ويحتمل معه السلب الكلى ، كما كانت الصيغة الأولى من غير تفاوت . وهذا معنى قوله : [فإن فحواهما واحد ، وليسا يعمان فى السلب] .

وفحوى الكلام هو ما يفهم عنه على سبيل القطع ، سواء دل عليه بالوضع أو بالعقل .

(٤) قد ذكرنا أن المعانى الأصلية التى سميناها بالطبائع ، فإنها من حيث هى ، لا كلية ، ولاجزئية ، ولا عامة ، ولاخاصة ، ولا كثيرة ، ولا واحدة .

وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به ، فلا تخلو تلك الطبائع : إما أن تحكم عليها من حيث هى .

أو يحكم عليها مع لاحق يقتضى تعميم الحكم ، أو تخصيصه ، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصيا معيناً .

ويحصل من **الأول** قضية مهملة .

ومن **الثانى** محصورة كلية أو جزئية .

واعلم أن اللفظ الحاصر يسمى سوراً ، مثل [كل] و [بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض] وما يجرى هذا المجرى ، مثل [طرًّا] و [أجمعين] فى الكلية الموجبة — وفى نسخة بدون عبارة « الكلية الموجبة »— ومثل [هيج] بالفارسية فى الكلى السالب *

ومن الثالث مخصوصة .

و (الألف واللام) تدل بالاشتراك على الأحوال الثلاثة .

إما على العموم ، وتسمى (لام الاستغراق) فكما فى قولنا : الإنسان حيوان . أى كل إنسان ، وهى محصورة كلية .

وإما على تعيين الطبيعة ، فكما فى قولنا : الإنسان نوع وعام ، وقولنا : الإنسان هو الضحاك ، وهى مهملة .

وإما على التخصيص — وفى نسخة « الشخص » — وتسمى لام العهد ، فكما فى قولنا :

قال الشيخ ، وهى مخصوصة .

وباقى الفصل ظاهر .

obeikandl.com

الفصل الرابع

إشارة
إلى حكم المهمل

(١) اعلم أن المهمل – وفى نسخة بدل السابق كله « وأن المهمل » – ليس يوجب التعميم ، لأنه إما أن تذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلية ، وتصلح أن تؤخذ جزئية ، فأخذها الساذج بلا قرينة – وفى نسخة بدون عبارة « كلية ، وتصلح أن تؤخذ جزئية ، فأخذها الساذج بلا قرينة » – مما لا يوجب أن يجعلها كلية

ولو كان ذلك يقضى – وفى نسخة « يقتضى » – عليها بالكلية والعموم ، لكانت طبيعة الإنسان تقتضى أن تكون عامة فما دام – وفى نسخة « فما كان » – الشخص يكون إنساناً ، لكنها لما كانت :

تصلح أن تؤخذ كلية ، وهناك تصدق جزئية أيضاً ؛ فإن المحمول على الكل محمول على البعض ، وكذلك المسلوب .

وتصلح أن تؤخذ جزئية

فى الحالتين يصدق الحكم بها جزئيا .

فالمهملة فى قوة الجزئية ، وكون القضية جزئية الصدق تصريحاً لا يمنع أن تكون مع ذلك كلية الصدق .

(١) أقول : الحكم فى المهملة على الطبيعة المجردة المذكورة . وصيغة القضية لا تدل بالوضع على كلية الحكم ولا على جزئيته ، بل يحتمل كل واحد منهما ، ولا يخلو فى نفس الأمر عنهما معاً ، كما مر فى السلب عن الكل ؛ لكن الكلية منها تستلزم الجزئية من غير عكس ؛ فالجزئية صادقة فى كل حال . والكلية باقية على الاحتمال .

فليس إذا حكم على البعض بحكم ، وجب من ذلك أن يكون الباقى بالخلاف .

فالمهمل ، وإن كان بصريحه فى قوة الجزئى ، فلا مانع أن يصدق كليًّا *

فإذن فحوى القضية الحكم على البعض بالقطع ، كما كان فى المحصورتين الجزئيتين ، وهذا هو السبب لكونها فى قوة الجزئية . وإنما قال — وفى نسخة « قيل » — : (فى قوتها) لأنها ليست تدل بالوضع على ذلك ، بل بالعقل .

والفاضل الذى حكم بأن دلالة الالتزام مهجورة فى العلوم مطلقاً ، فقد اضطر إلى أن حكم بأن هذه الدلالة دلالة الالتزام .

وألفاظ الكتاب ظاهرة .

ولما بين أن المهملة فى حكم الجزئية ، وكانت الشخصيات مما لا يعتد بها فى العلوم ؛ فإذن القضايا المعتبرة هى المحصورات الأربع .

الفصل الخامس

إشارة

إلى حصر الشرطيات وإهمالها ـ وفى نسخة « إلى القضايا الشرطية » ـ

(١) والشرطيات أيضاً قديوجد فيها إهمال وحصر ؛ فإنك إذا قلت: كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . وقلت ـ وفى نسخة « أو قلت » ـ : دائماً إما أن يكون العدد ـ وفى نسخة « هذا العدد » ـ زوجاً ، وإما أن يكون ـ وفى نسخة « أو يكون » ـ فرداً ؛ فقد حصرت الحصر ـ وفى نسخة بدون كلمة « الحصر » ـ الكلى الموجب .

وإذا قلت : ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود ، أو قلت : ليس ألبتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما ـ وفى نسخة بدون عبارة « وإما » ـ أن يكون النهار موجوداً .

فقد حصرت الحصر الكلى السالب .

وإذا قلت : قد يكون إذا طلعت الشمس ، فالسماء متغيمة .

أوقلت : قد يكون إما أن ـ وفى نسخة بدون كلمة « أن » ـ يكون فى الدار زيد ، وإما أن يكون فيها عمرو .

فقد حصرت الحصر الجزئى الموجب ـ وفى نسخة « السالب » ـ *

---

(١) أقول : حصر الشرطيات وإهمالها لا يتعلق بحال أجزائها فى الحصر والإهمال ، بل بحال الاتصال والانفصال .

فإن الحكم بتعميم ثبوتهما أو تخصيصه ، يقتضى الحصر .

والحكم المجرد من غير بيان تعميم أوتخصيص ، يقتضى الإهمال .

وتقييد الحكم بحال لا يقبل الشركة ، يقتضى الخصوص .

وأماتلخيص ذلك على التفصيل فبأن نقول:

. . . . . .

كلية الحكم الإيجابى فى المتصلة اللزومية ، ليست بتكثر مرات الوضع ، بل بحصول التالى عند وضع المقدم ، فى جميع أوقات الوضع ، ولابذلك وحده، بل وبتعميم الأحوال التى يمكن فرضها مع وضع المقدم .

فإنا إذا قلنا : كلما كان زيد يكتب ، فيده تتحرك ، فلسنانذهب فيه إلى أن هذه الصحبة ، إنما تحصل فى مرات غير معدودة ، بل نريد أنها إنما تحصل فى جميع أوقات كتابته ، ولا نقتصر عليها أيضاً . بل نزيد مع ذلك ، أن كل حال يمكن أن تفرض مع كونه كاتباً ، مثل كونه قائماً أو قاعداً ، أو كون الشمس طالعة ، أو كون الحمار ناهقاً ، وغير ذلك مما لا يتناهى ؛ فإن حركة اليد حاصلة مع الكتابة فى جميع تلك الأحوال ، بشرط كون تلك الأحوال ممكنة مع وضع الكتابة .

وإذا كانت كليته هذه ، فجزئيته أن تكون فى بعض تلك الأحوال من غير تعرض لباقيها .

ومثال ما يختص ببعض الأحوال قولنا : قد يكون إذا كان هذا حيواناً ، كان — وفى نسخة « فهو كان » — إنساناً ؛ فإن ذلك يلزم حال كونه ناطقاً ؛ دون سائر الأحوال .

والسالبة ، أعنى لازمة السلب ، لا سالبة اللزوم ، على قياس ذلك فى البابين .

وأما سالبة اللزوم ، بأن لا يكون اللزوم الإيجابى ، إما الكلى أو الجزئى ، صادقاً . بل الصادق :

إما إيجاب من غير لزوم ، أو سلب ، بحسب ما يقتضيه التقابل .

وأما كلية الحكم الإيجابى فى الاتفاق ، فهى تعميم أوقات صدق التالى مع صدق المقدم فقط بالاتفاق ، من غير استلزام المقدم للتالى .

وجزئيتها تخصيصها .

وكلية الحكم السلبى ، أعنى اتفاق السلب ، لا سلب الاتفاق ، هى أن لايكون التالى صادقاً مع المقدم فى شىء من الأوقات اتفاقاً من غير لزوم .

وجزئيته على قياسه ، وقس سلب الاتفاق على سلب اللزوم .

وأما الإهمال فى جميع ذلك ، فبترك التعميم ، والتخصيص .

والخصوص على قياسه .

. . . . . .

واعلم أن وجود الحكم الكلى فى الاتفاقيات متعذر .

وأما كلية الحكم الإيجابى فى المنفصلة ، فبوجود التعاند فى جميع الأوقات والأحوال ؛ وذلك إنما يكون لكون أجزائها متعاندة بالذات .

وجزئيته بالتعاند فى بعض الأحوال والأوقات ، كما يكون مثلا بين الزائد والناقص ، فى حال لايكون للتساوى وجه ، دون سائر الأحوال .

وإهماله على قياس ذلك .

وأما سلب العناد فيقتضى :

إما صدق الأجزاء معاً .

أو كذبها معاً .

أو صدق بعضها وكذب الآخر ، من غير أن يقتضى صدق هذا ، كذب ذاك ؛ ولا كذب ذاك صدق هذا .

فهذا ما يقتضيه النظر فى صورها ، دون موادها ، وصيغة كل واحد منها ، على ما ذكر فى الكتاب .

obeikandl.com

الفصل السادس

إشارة

إلى تركيب الحمليات من الشرطيات ـ وفى نسخة «الشرطيات من الحمليات» ـ

(١) يجب أن يعلم أن الشرطيات كلها تنحل إلى الحمليات ، ولا تنحل فى أول الأمر إلى أجزاء بسيطة .

وأما الحمليات فإنها هى التى تنحل إلى البسائط أو إلى ما ـ وفى نسخة « وما » ـ فى قوة البسائط ، أول انحلالها .

والحملية : إما أن يكون جزآها بسيطين ، كقولنا : الإنسان مشاء .

أو فى قوة البسيط ، كقولنا : الحيوان الناطق المائت ، مشاء .

أو منتقل بنقل قدميه .

وإنما كان هذا فى قوة البسيط ؛ لأن المراد به شىء واحد فى ذاته ، أو معنى واحد ـ وفى نسخة بدون كلمة « واحد » ـ يمكن أن يدل عليه بلفظ واحد *

---

(١) قد ذكرنا أن المركبات من المفردات هى الحمليات .

والمركبات ، بعد التركيب الأول ، من المركبات ، هى الشرطيات . فيجب أن تنحل الشرطيات إلى المركبات الأولى ، قبل انحلالها إلى المفردات .

وأما الحمليات ، فإنها تنحل إلى المفردات لاغير .

وألفاظ الكتاب غنية عن الشرح .

الفصل السابع

إشارة

إلى العدول والتحصيل

(١) وربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره ، كمن يقول — وفى نسخة « كقولنا » — زيد هو غير بصير — وفى نسخة « هو زيد غير بصير » — .

(٢) ونعنى بغير البصير الأعمى ، أو معنى أعم منه .

---

(١) لما كانت الدلالة أولا ، على الأمور الثبوتية ، وبتوسطها على غير الثبوتية ، كان من الواجب إذا قصدنا الدلالة على أمور غير ثبوتية ، أن نورد ألفاظ الثبوتية ، ونعدل بها إلى ذوات — وفى نسخة « بذوات » — السلب إلى تلك الأمور التى هى غير ثبوتية فإن كان من حق تلك الأمور أن يدل عليها بألفاظ مؤلفة ، كالأقوال ، فلنضف أدة السلب إلى تلك الأقوال ، كما مر فى القضايا السالبة والموجبة .

وإن كان من حقها أن يدل عليها بألفاظ مفردة ، فلتركب أداة السلب مع المفردات الثبوتية التى تقابلها كقولنا « لابصير » أو « غير بصير » بإزاء « البصير » فى الأسماء . و « ما صح » ولا « يصح » بإزاء « صح » و « يصح » فى الأفعال .

ويكون حكم تلك المركبات ، حكم المفردات ، وهى التى تسمى معدولة .

ومقابلاتها الخالية عن أداة السلب بإزائها ، محصلة وبسيطة .

ولما استمر هذا القانون ، استعمل هذا التركيب فى غير الثبوت أيضاً كالأعمى ، ولا يزال على قياس الثبوتيات .

(٢) أقول : ولما كانت لبعض الأعدام المقابلة للملكات ، أسماء محصلة فى اللغات ؛ كـ « الأعمى » و « السكوت » و « السكون » دون بعض ، وكان الجميع فى الحاجة إلى العبارة عنها متساوية ؛ فاصطلح بعضهم على إطلاق تلك الألفاظ — أعنى المعدولة — فى الدلالة على الأعدام ، وأجراها بعضهم على ما يقتضيه الاعتبار العقلى ، من إطلاقها على

(٣) وبالحملة أن يجعل [الغير] مع [البصير] ونحوه ، كشيء واحد ، ثم تثبته أو تسلبه ، فيكون [الغير] وبالحملة [حرف السلب] جزءاً من المحمول ، فإن أثبت المجموع كان إثباتاً وإن سلبته كان سلباً ، كما تقول زيد ليس غير – وفى نسخة « زيد غير » – بصير .

(٤) ويجب أن يعلم أن حق كل قضية حملية ، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع ، معنى الاجتماع بينهما ، وهو ثالث معنييهما .

ما يقابل المحصلة مطلقاً . فكان غير البصير يدل على الأعمى عند الطائفة الأولى، وعلى كل ما ليس ببصير – أىّ شيء كان – عند الأخيرة .

واتخذ بعض المنطقيين هذا التنازع موضع بحث فى هذا العلم .

(٣) أقول : يريد أن اللفظ المعدول ، لما كان بإزاء لفظ المفرد ، كان حكمه ، حكمه . فى التركيب .

وكما كان إيجاب الشرطية وسلبها ، بحسب ثبوت الاتصال ، أو العناد ، ونفيهما ؛ لابحسب كون أجزائهما موجبة أو سالبة . فكذلك ههنا تكون القضية .

إيجابية ، إذا كانت حاكمة بثبوت المحمول المعدول ، للموضوع .

وسلبية ، إذا كانت حاكمة بنفيه عنه .

(٤) أقول : يشير إلى تعيين ما يرتبط به أجزاء القضية بعضها ببعض : فإن الإيجاب والسلب يتعلقان بثبوت الارتباط ونفيه ؛ ليتحقق من ذلك الفرق بين السلب والعدول .

واعلم أن الرابطة فى المعنى أداة ؛ لأن معناها إنما يتحصل فى أجزاء القضية ؛ إلا أنها قد يعبر عنها تارة بصيغة « اسم » ، كما يقال : زيد هو كاتب . وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال : زيد « يوجد » أو « يكون » كاتبا .

ويحذف تارة فى بعض اللغات ، كما يقال : زيد كاتباً .

والكلمات قد يشتمل عليها ؛ ولذلك قد ترتبط لذاتها بغيرها كما مر ، ولا يحتاج معها إلى رابطة أخرى، كما فى قولنا : قال زيد . وكذلك الأسماء المشتقة منها إذا وقعت موقعها .

وإذا تُوخى أن يطابق باللفظ ــ وفى نسخة « اللفظ » ــ المعنى بعدده استحق هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدل عليه .

وقد يحذف ذلك فى لغات ، كما يحذف تارة فى لغة العرب أصلا ــ وفى نسخة « الأصلية » ــ كقولنا ــ وفى نسخة « كقولنا فى الأصل » ــ زيد كاتب . وحقه أن يقال : زيد هو كاتب .

وقد لا يمكن حذفه فى بعض اللغات كما فى الفارسية الأصلية « أست » فى قولنا : زيد ديرست ــ وفى نسخة « ديراست » وفى أخرى « دبيراست » ــ

وهذه اللفظة تسمى رابطة .

فالقضايا الخالية عنها إما بالطبع ، أو بالحذف ، ثنائية . والمشتملة عليها مغايرة للموضوع والمحمول ، ثلاثية .

والفاضل الشارح : اعترض على الشيخ ؛ بأن قال : (الكاتب يقتضى الارتباط بغيره ، لذاته ؛ إذ هو من الأسماء المشتقة . فقوله : وحقه أن يقال : « زيد هو كاتب » ليس بصحيح ، بل إنما يصح ذلك فى الأسماء الجامدة وحدها) .

وقد سها : فى هذا الاعتراض ؛ لأن الفعل إنما يرتبط لذاته بفاعله ، دون ما عداه ، والفاعل لايتقدم الفعل فى العربية ، فهو لايرتبط لذاته باسم يتقدمه فى حال من الأحوال ، كالمبتدأ وغيره ، فإذن يحتاج أن يرتبط بالمبتدأ مثلا ، بمثله إذا تعلق به ، إلى رابطة أخرى غير التى يشتمل عليها نفسه .

وكيف لا ؟ وهو يقع هناك موقع اسم جامد ، فلو كان بدل قوله (زيد كاتب) (زيد يكتب) مثلا ، حتى يكون المحمول هو الفعل نفسه ، لكان أيضاً من حقه أن يقال (زيد هو يكتب) ، لأن إسناد (يكتب) إلى (زيد) المتقدم عليه ليس إسناد الفعل إلى فاعله ، الذى يرتبط لذاته به ، بل هو إسناد الخبر إلى المبتدأ .

والفعل ههنا مع فاعله ، بمنزلة خبر مفرد ، مربوط على مبتدأ برابطة ، غير ما ارتبط الفعل بفاعله .

(٥) فإذا أدخل حرف السلب على الرابطة ، فقيل مثلا : زيد ليس هو بصيراً ـ وفى نسخة « بصير » وفى أخرى « زيد بصير » بدون « ليس هو » ـ فقد دخل النفى على الإيجاب ـ وفى نسخة « الإثبات » . . فرفعه وسلبه .

وإذا دخلت ـ وفى نسخة « ادخلت » ـ الرابطة على حرب السلب جعلته جزءاً من المحمول ، وكانت ـ وفى نسخة « فكانت » . . القضية إيجاباً مثل قولك : زيد هو غير بصير ـ وفى نسخة « زيد هو بصير »

وربما يضاعف فى مثل قولك : زيد ليس هو غير بصير . . وفى نسخة بدون عبارة « وربما يضاعف فى مثل قولك : زيد ليس هو غير بصير » ـ وكانت ـ وفى نسخة « فكانت » ... الأولى داخلة على الرابطة للسلب .

والثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة إياها جزءاً من المحمول .

والقضية التى محمولها هكذا تسمى معدولة ومتغيرة وغير محصلة ـ وفى نسخة « ومتحصلة » بدل « وغير محصلة » ـ

---

(٥) أقول : أراد أن الرابطة إذا تعينت سهل الفرق بين السالبة والمعدولة : لأن أداة السلب :

إن تقدمت ، اقتضت رفع الربط ، فصارت القضية سالبة .

وإن تأخرت جعلها الربط جزءاً من المحمول ، فصارت معدولة .

وإن تضاعفت وتخلل الربط بينهما ، صارت سالبة معدولة .

وأما فى الثنائية : فالفرق بينهما إما بالنية ، أو بالاصطلاح ـ إن وقع ـ على تمايز الأداتين ، كما يقال فى اختصاص « ليس » بالسلب و « غير » بالعدول .

قوله (تسمى معدولة) أقول : وبعضهم يسمون هذه القضية (معدولية) منسوبة إلى المعدول الذى هو المفرد .

(٦) وقد يعتبر ذلك فى جانب الموضوع أيضاً .

(٧) فأما أن المعدول يدل ــ وفى نسخة « وأما أن المعدول يدل » وفى أخرى « فإن المعدول إما أن يدل » ــ على العدم ــ وفى نسخة « عدم » ــ المقابل للملكة ــ وفى نسخة « للملكية » ــ أو على غيره حتى يكون غير البصير ــ وفى نسخة « بصير » ــ إنما يدل على الأعمى فقط أو على فاقد ــ وفى نسخة « كل فاقد » ــ للبصر من ــ وفى نسخة « فى » ــ الحيوان ولوكان ــ وفى نسخة بدون كلمة « كان » ــ طبعاً أو ماهو أعم من ذلك فليس بيانه على المنطقى ، بل على اللغوى بحسب لغة لغة .

---

(٦) وذلك كقولنا : غير البصير أعمى ؛ إلا أن القضية المعدولة ، إذا أطلقت فهم عنها معدولية المحمول ، وهذه إنما تقيد بالموضوع .

وقد يقل البحث فى هذا الصنف لعدم التباسه بالسالبة ، بخلاف الأول .

(٧) أقول : قد ذكرنا الخلاف فى أن المعدول كـ(غير البصير) ، يطلق على عدم الملكة ، كـ « الأعمى » أو على « ما ليس ببصير » أىّ شىء كان .

وكان فى إطلاق أعدام الملكات على معانيها أيضاً خلاف بعد الاتفاق فى تفسير العدم بـ (عدم شىء عن موضوع من شأنه أن يتصف بذلك الشىء) فذهب بعضهم إلى أن الموضوع المذكور ، موضوع هو شخص ، والأعمى لايطلق إلا على من كان شأنه أن يكون بصيراً من أشخاص الحيوانات .

وبعضهم إلى أنه موضوع نوعى ، أو جنسى . والأعمى مع ذلك يطلق على الأكمه الذى ليس من شأن شخصه أن يكون بصيراً ، لكن من شأن نوعه ذلك ، وعلى فاقد البصر من الحيوانات طبعاً كـ « الخلد والعقرب » اللذين ليس من شأن نوعيهما أن يكونا بصيرين ، ولكن من شأن جنسهما ذلك .

فالذين يحملون المعدول على عدم الملكة ، يطلقونه على أحد هذه المعانى .

وأما الذين يحملونه على ما يقابل المحصل يطلقونه عليها ، وعلى ما هو أعم منها ، كالجمادات مثلا ، وبالجملة على ما ليس ببصير مطلقاً .

(٨) وإنما يلزم المنطقى أن يضع .

أن حرف السلب إذا تأخرت عن الرابطة ، أو كان مربوطاً بها ، كيف كان ، فالقضيةُ — وفى نسخة « قضية » ، وفى أخرى « فإن القضية » ... إثباتٌ . صادقةً كانت أو كاذبةً .

وأن الإثبات لا يمكن إلا على ثابت متمثل فى وجود أو وهم ، فيثبت عليه الحكم بحسب ثباته .

والشيخ بين أن هذا البحث لا يتعلق بالمنطق ، بل هو بحث لغوى يمكن أن يختلف بحسب اللغات والاصطلاحات .

(٨) يريد بيان ما يلزم المنطقى فى هذا الموضع ، وهو بيان الفرق بين « العدول » و« السلب » بحسب اللفظ ، وبحسب المعنى .

أما بحسب اللفظ فبتقدم الربط على السلب ، وتأخره عنه ، كما مر .

وقد أفاد بقوله : (أو كان مربوطاً بها كيف كان) أن الاعتبار بالعدول ، إنما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع ، سواء تأخر الحرف عن الرابطة ، كما فى لغة العرب ، أو تقدم عليها ، كما فى لغة الفرس مثل قولهم : « زيد نا بينا است » .

وأما بحسب المعنى ، فبأن موضوع الموجبة ، معدولة كانت أو محصلة ، يجب أن يكون شيئاً ثابتاً ، عند من يحكم بالإيجاب عليه .

وموضوع السالبة لا يجب أن يكون كذلك ؛ وذلك لأن غير الثابت لا يصح أن يثبت له شىء ، ويصح أن ينفى عنه ، كـ « زيد » المعدوم ؛ فإنه لا يصح أن يقال : (إنه حى) ويصح أن يقال : (إنه ليس بحى) لأنه ليس بموجود ، فلا يكون حيًّا .

وذلك الثبوت لا يجب أن يكون خارجيًّا فقط ، أو ذهنيًّا فقط ، كما مر . بل يكون ثبوتاً — وفى نسخة « ثبوتياً » — عامًّا ، محتماً لجميع أقسام الثبوت غير خاص بشىء منها .

وأما موضوع السالبة فيجوز أن يكون ثبوتيًّا ، ويجوز أن يكون عدميًّا ، سواء كان ممكن الثبوت أو ممتنعه .

فالسالبة أعم تناولا للموضوع من الموجبة ؛ ولأجل ذلك تكون السالبة البسيطة ، أعم من الموجبة المعدولة ، إذا تشاركا فى الأجزاء .

وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة .

وأما النفى فيصح أيضاً من غير الثابت ، كان كونه غير ثابت واجباً ، أو غير واجب *

والاعتراضات التى أوردها الفاضل الشارح على ذلك، لما لم تكن قادحة فى هذا البيان بل كانت معارضات وحججاً مبنية على أصول غير متقررة ، كان الاشتغال بها مما يؤدى إلى الإطناب ، ولا يقتضى مزيد فائدة ، أعرضنا عنها .

opeikandl.com

الفصل الثامن

إشارة
إلى القضايا الشرطية

(١) اعلم أن المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من حمليات ، ومن شرطيات .. وفى نسخة « من شرطيات ومن حمليات » ... ومن خلط .

---

(١) لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضايا ، لا من مفردات ، وكانت القضايا ثلاثاً وفى نسخة « ثلاثة » :

حملية ومتصلة ومنفصلة

والواقعة منها فى كل شرطية ثنتان .

فتأليف كل شرطية ، متصلة كانت ، أو منفصلة ، بشرط أن تكون المنفصلة أيضاً ذات جزأين ، إنما يمكن أن يقع على ستة أوجه .

ثلاثة متشابهة الأجزاء : وهى التى تكون من :

حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين

وثلاثة مختلفة الأجزاء ، وهى التى تكون من :

حملية ومتصلة .

أو حملية ومنفصلة .

أو متصلة ومنفصلة .

وكل واحد من الثلاثة الأخيرة ، يقع فى المتصلة وحدها على وجهين متعاكسين فى الترتيب ، لاختلاف حال جزأيها بالطبع ، فيكون :

لتأليف المتصلة تسعة أوجه ،

ولتأليف المنفصلة ستة أوجه .

أمثلة المتصلات : وهى من حمليتين :

. . . . . .

كقولنا : إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود . فكان إذا كان النهار معدوماً ، فالشمس غاربة .

ومن منفصلتين : كقولنا : إن كان العدد إما زوجاً ، أو فرداً ؛ فعدد الكواكب إما زوج وإما فرد .

ومن حملية ومتصلة . كقولنا : إن كانت الشمس علة النهار ، فإذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود .

ومن عكسهما ، كعكس قولنا ذلك .

ومن حملية ومنفصلة : كقولنا : إذا كان الشيء ذا عدد ، فهو إما زوج وإما فرد . ومن عكسهما كعكسه .

ومن متصلة ومنفصلة : كقولنا : إن كان إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، فكان إما الشمس طالعة ، وإما النهار معدوم ، ومن عكسهما كعكسه .

أمثلة المنفصلات : وهى من حمليتين :

كقولنا : العدد إما زوج وإما فرد .

ومن متصلتين : كقولنا : إما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود .

ومن منفصلتين : كقولنا : إما أن يكون العدد إما زوجاً وإما فرداً ، وإما أن يكون زوجاً ، أو منقسما بمتساويين .

ومن حملية ومتصلة : كقولنا : إما أن لا تكون الشمس علة النهار ، وإما أن يكون إذا طلعت الشمس فالنهار موجود .

ومن حملية ومنفصلة : كقولنا : إما أن يكون الشيء واحداً ، وإما أن يكون ذا عدد ، إما زوج وإما فرد .

ومن متصلة ومنفصلة : كقولنا : إما أن يكون إذا كان العدد فرداً فهو زوج ، وإما أن يكون العدد إما فرداً وإما زوجاً .

وهذه الأمثلة ، مهملات موجبة ، مؤلفة من أمثالها .

وقد تكون شخصيات ، ومحصورات ، موجبات وسوالب ، يتألف بعضها من بعض وتتكثر وجوه التأليف .

(٢) فإنك إذا قلت : إن كان ـ وفى نسخة « كانت » ـ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ـ وفى نسخة « موجوداً » ... فإما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن لا يكون النهار موجوداً .

فقد تركبت ـ وفى نسخة « ركبت » ... متصلة من متصلة ومنفصلة .

وإذا قلت : إما أن يكون : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وإما أن لا يكون ـ وفى نسخة « وإما أن يكون » ـ إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم .

فقد ركبت المنفصلة من متصلتين .

وإذا قلت : إن كان هذا عدداً ، فهو إما زوج وإما فرد . فقد ركبت المتصلة ـ وفى نسخة « المنفصلة » ... من حملية ومنفصلة .

وكذلك عليك ـ وفى نسخة « وعليك » ـ أن تعد من نفسك سائر الأقسام .

ولما كانت الشرطيات مؤلفة ، بعد التأليف الأول ، فهى تكون مؤلفة :

إما تأليفاً ثانياً ، أى من حمليات .

أو ثالثاً ، أى من شرطيات مؤلفة من حمليات .

أو رابعاً ، أى من شرطيات مؤلفة من حمليات ، وهلم جرًّا إلى ما لا نهاية له .

(٢) أقول اقتصر الشيخ من التأليفات التسعة ، والستة ، على إيراد أمثلة ثلاثة :

أولها : متصلة مهملة : من متصلة كلية ، ومنفصلة مهملة ، كلهاموجبات .

وثانيها : منفصلة مهملة موجبة ، من متصلتين مهملتين ، إحداهما موجبة ، والأخرى سالبة .

وثالثها : متصلة مهملة ، من حملية شخصية ومن منفصلة مهملة ، كلها موجبات .

والفاضل الشارح : زعم أن تالى المثال الأول ، وهو (إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن تكون الشمس طالعة ، وإما لايكون النهار موجوداً) .

يجب أن تكون منفصلة مؤلفة من الشىء ولازم نقيضه ، وهى تكون مانعة الخلو ؛

. . . . . .

فإن الشيء لو ارتفع مع ارتفاع لازم نقيضه الذى يرتفع معه نقيضه ، لارتفع النقيضان معاً وهو محال .

ولا تكون مانعة الجمع ، إن كان لازم النقيض أعم من النقيض ، وتكون مانعة له إن كان مساوياً .

وإنما يجب أن يكون تالى المثال الأول ، هذه المنفصلة دون غيرها ؛ لأن المقدم فيه يقتضى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار ، والحال لايخلو من طلوع الشمس ولا طلوعها فإذن لا يخلو من لاطلوع الشمس ، ووجود النهار اللازم لطلوعها .

فالترديد بين المقدم ونقيضه ، الذى هو انفصال حقيقى ، استلزام الترديد بين نقيضه المقدم ولازم عينه الذى هو الانفصال المذكور .

قال : والمنفصلة التى أوردها الشيخ مؤلفة من الشيء وملزوم نقيضه ، لأنها مؤلفة من طلوع الشمس ، ولا وجود النهار وليس لاوجود النهار ، لازماً للاطلوع الشمس ، لأن رفع التالى لايلزم رفع المقدم ؛ بل الأمر بالعكس . فإذن هو سهو .

أو أورده الشيخ نظراً إلى المادة ؛ فإن المقدم والتالى فى المثال متساويان ، ويصدق الانفصال منه من جزئيه ، أىّ جزئية اتفق ، مع نقيض الآخر . فهذا ما أورده الفاضل الشارح عليه .

ويمكن أن يعارض بأن هذا التالى يجب أن يكون منفصلة مؤلفة من الشيء وملزوم نقيضه ، أو من الشيء ونقيض لازمه على ما أورده الشيخ ؛ أو نقيض لازمه ، الذى هو غير التالى . وهو يكون مانعة للجمع ؛ فإن الشيء لو اجتمع مع ملزوم النقيض ، أو مع نقيض اللازم ، لاجتمع النقيضان ، ولا تكون مانعة للخلو ؛ إن كان اللازم أعم من الملزوم ، وإنما يجب أن يكون التالى المذكور هذه المنفصلة ؛ لأن المقدم يقتضى استلزام طلوع الشمس لوجود النهار ، ويمتنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها ، فإذن يمتنع اجتماع طلوعها ، مع لا وجود النهار المستلزم للاطلوعها .

فالترديد بين المقدم ونقيضه الذىهو انفصال حقيقى استلزم الترديد بين المقدم ومستلزم نقيضه الذى هو الانفصال المذكور .

والذى أورده الشارح مؤلفة من الشيء ولازم نقيضه . وهما ممكنا الاجتماع فإذن هو سهو .

(٣) والمنفصلات ـ وفى نسخة « فالمنفصلات » ـ منها حقيقية وهى التى يراد فيها بـ (أما) أنه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام ألبتة بل يوجد واحد منها فقط .

(٤) وربما ... وفى نسخة « فربما » ـ كان الانفصال إلى جزأين .

أو أورده الشارح نظراً إلى المادة .

والحاصل من هذا التطويل أنه أضاف إلى مقدم المتصلة الأولى منفصلة تتبعها وتتبع منفصلة حقيقية مؤلفة من مقدم ذلك المقدم ونقيضه .

وعورض بإضافة منفصلة إليه تتبعها أيضاً ، وتتبع أيضاً المنفصلة الحقيقية المذكورة .

وهو أعنى الشارح رجح الأولى على الأخيرة من غير رجحان .

والتحقيق فى ذلك أن المتصلة اللزومية يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو من عين المقدم . ونقيض التالى هو الذى أورده الشيخ .

ومنفصلة مانعة الخلو ، دون الجمع ، من نقيض المقدم وعين التالى ، وهى التى أوردها الفاضل الشارح .

ولا يلزمها منفصلة حقيقية بحسب الصورة ، ويتبين ذلك إذا جعل اللازم فى المثال أعم من اللزوم ، كحركة اليد للكتابة .

ولا حرج على الشيخ فى إيراد أحد اللازمين دون الآخر .

والمثال الثانى قوله :

إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن لا يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم .

ويوجد فى كثير من النسخ (وإما أن يكون) أيضاً ، وهو سهو من الناسخين .

(٣) وهذه هى التى تمنع الجمع والخلو ، وتحدث من القسمة إلى شىء ونقيضه ؛ فإن النقيضين هما اللذان ، لذاتيهما ، لا يجتمعان ولا يرتفعان .

ولكن ربما يورد بدل أحد المتناقضين ؛ أو كليهما ، مساوٍ فى الدلالة ، فتتحقق المناقضة فيهما ، كما يقال العدد إما زوج وإما فرد .

(٤) أقول : أما ما ينفصل إلى جزأين فقد مر ذكره .

وربما كان إلى أكثر .

وربما كان غير داخل فى الحصر .

(٥) ومنها غير حقيقية وهى — وفى نسخة « مثل » بدل « وهى » — التى يراد فيها بـ (أما) معنى منع الجمع فقط دون منع الخلو عن الأقسام مثل قولك — فى جواب من يقول : إن هذا الشىء حيوان شجر — : إنه إما أن يكون حيواناً ، وإما أن يكون شجراً .

وكذلك جميع ما يشبهه .

وأما ما ينفصل إلى أكثر فهو بأن يورد بدل الأجزاء ما تنفصل الأجزاء إليه ، من أجزاء الأجزاء .

كقولنا : كل عدد : إما تام ، وإما زائد ، وإما ناقص .

فهو ينشعب من قولنا : إنه إما تام ، وإما غير تام . وغير التام إما زائد وإما ناقص .

وكذلك إذا انفصل سائر الأجزاء إلى أجزاء أخر ، وتبلغ الأقسام إلى ما بلغته وتكون مع ذلك حاصرة . ومانعة للجمع والخلو .

ويكون أصل الانشعاب فى الكل من القسمة إلى النقيضين .

قال الفاضل الشارح : (واعلم أن الذى يكون أجزاء الانفصال فيه ، أربعة أو خمسة ، ومع ذلك يكون محصوراً ، فهو غير موجود) .

وأنا أقول : ليس هذا عندى وجه ؛ فإن الأشكال محصور فى أربعة . والكليات فى خمسة . ولعل النسخة التى وقعت إلىّ من شرحه سقيمة ، وليستكشف من سائر النسخ .

وأما ما كان غير داخل فى الحصر فكقولنا : المضلعات المسطحة ، إما مثلث ، أو مربع أو مخمس . وكذلك إلى ما لا يتناهى .

(٥) أقول : إذا حذف أحد قسمى الانفصال الحقيقى ، وأورد بدله ما لا يساويه ، بل يكون : إما أخص منه ، أو أعم ؛ حصلت منفصلة غير حقيقية مانعة للجمع وحده ، أو للخلو وحده .

أما الأول : فلأن الشىء لو اجتمع مع ما هو أخص من نقيضه لزم منه اجتماع النقيضين ؛ فإن ما هو أخص من النقيض يستلزم النقيض .

ومنها ما يراد فيها بـ (أما) منع الخلو، وإن كان يجوز اجتماعهما وهو جميع – وفى نسخة بدون كلمة «جميع» – ما يكون تحليله يؤدى إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقى، وإيراد لازمه بدله – وفى نسخة بدون عبارة «بدله» – إذا لم يكن مساوياً له، بل أعم.

مثل قولهم: إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لا يغرق، أى وإما أن لا يكون فى البحر ويلزمه أن لا يغرق – وفى نسخة بحذف، أى وإما أن «لا يكون فى البحر ويلزمه أن لا يغرق» –

وأما المثال الأول: فقد كان المورد فيه ما إنما يمكن مع النقيض ليس ما يلزم النقيض فكان – وفى نسخة «وكان» – يمنع الجمع ولا يمنع الخلو. وهذا يمنع الخلو ولا يمنع الجمع.

ولما احتمل أن يصدق نقيضه، ولا يصدق معه ما هو أخص منه، احتمل أن يرتفعا معاً.

وأما الثانى: فلأن الشىء لو ارتفع ما هو أعم من نقيضه، لزم منه ارتفاع النقيضين؛ فإن النقيض أيضاً يرتفع بارتفاع ما هو أعم منه.

ولما احتمل أن يصدق مع ما هو أعم من نقيضه، ولا يصدق معه النقيض، احتمل أن يجتمعا معاً.

مثال الأول: أن تقول: هذا الشىء إما حيوان أو ليس بحيوان، والشجر أخص من اللاحيوان، فنورده بدله.

أو نقول: هذا الشىء إما شجر أو ليس بشجر. والحيوان أخص من اللاشجر. ونورده بدله، فيحصل قولنا: هذا الشىء إما حيوان وإما شجر، مانعاً للجمع دون الخلو؛ لأنه لا يكون شىء واحد حيواناً وشجراً معاً، ويمكن أن يكون غيرهما كالجبل وحينئذ نكون قد أوردنا بدل النقيض ما يمكن معه ويستلزمه، لا ما يجب معه ويلزمه؛ لأن الخاص يمكن أن يكون مع العام ويستلزمه ولا يجب أن يكون معه أو يلزمه.

ومثال الثانى: أن نقول: زيد إما فى البحر أو ليس فيه، ولم يفرق، فأن لا يفرق عم من قولنا: ليس فى البحر فنورده بدله.

. . . . . .

أو نقول : زيد إما غرق ، أو لم يغرق . وفى البحر ، م من قولنا : غرق ، فنورده بدله ، فيحصل — وفى نسخة « ليحصل» وفى أخرى « يحصل » — منها قولنا : زيد إما فى البحر ، وإما لم يغرق ، ما نعاً للخلو دون الجمع ؛ لأنه لايكون ليس فى البحر ، وقد غرق ويمكن أن يكون فى البحر ولم يغرق . وحينئذ نكون قد أوردنا ما يلزم النقيض ويجب معه ؛ فإن العام يلزم الخاص ويجب معه ، واعلم أن استعمال الحقيقى أكثر من أن يحصى . وأما الآخران فقد يستعملان فى جواب من يقول : هذا الشىء شجر حجر معاً . وذلك بأن يرد عليه قوله .

إما بتر ديد الصدق فيهما ، فيقال : هو إما شجر ، أو حجر . أى إما هذا صادق أو ذاك .

وإما بتر ديد الكذب فيهما . فيقال : إما أن لا يكون شجراً ، وإما أن لا يكون حجراً — أى إما هذا كاذب أو ذاك —

ويكون الأول بانفراده مانعاً للجمع .

والثانى . مانعاً للخلو .

ويحصل من كل واحدة منهما امتناع اجتماع الوصفين فى ذلك الشىء .

وينضاف إلى ما سلمه ذلك القائل — وفى نسخة « السائل » — من امتناع خلوه عنهما ، فيجتمع من ذلك معنى منفصلة حقيقية .

واعلم أن كل واحدة من هذه المنفصلات قد يتألف

من موجبتين فى اللفظ ، كقولنا : العدد إما زوج ، وإما فرد . وهذا الشىء إما شجر ، أو حجر . وهذا الموجود إما دائم الوجود ، أو ممكن الوجود .

ومن سالبتين : كقولنا : العدد إما ليس بزوج ، وإما ليس بفرد . وهذا الموجود ، إما ليس بدائم الوجوب ، وإما ليس بممكن الوجود . وهذا الشىء إما أن لايكون شجراً ، وإما أن لايكون حجراً .

ومن موجبة وسالبة ، كقولنا : العدد إما أن ينقسم بمتساويين ، أو لاينقسم بمتساويين وهذا إما إنسان ، أو ليس بحيوان . وهذا إما حيوان أو ليس بإنسان .

فهذا من حيث اللفظ . وأما من حيث المعنى .

(٦) وقد يكون لغير الحقيقى أصناف أخر وفيما ذكرناه — وفى نسخة « أوردناه ههنا » — كفاية .

(٧) ويجب عليك أن تجرى أمر المتصل والمنفصل . . وفى نسخة بحذف عبارة « والمنفصل » . فى الحصر ، والإهمال ، والتناقض ، والعكس ، مجرى الحمليات ، على أن يكون المقدم كالموضوع ، والتالى كالمحمول .

فالحقيقة لابد من أن تتألف من موجبة وسالبة لا غير ، لما مر .

ومانعة الجمع يمكن أن تتألف منهما ، ويمكن أن تتألف من موجبتين ، وذلك ظاهر ؛ ولا يمكن أن تتألف من سالبتين ؛ لأن الموجبة الحقيقية لا يستلزمها سالبة حقيقية .

ومانعة الخلو يمكن أن تتألف منهما ، ويمكن أن تتألف من سالبتين ، لأن السالبة يمكن أن تكون لازمة للموجبة ، ولا يمكن أن تتألف من موجبتين ، لاشتمالهما على ما تشتمل عليه الحقيقية وزيادة .

(٦) أقول ، يريد به المواضع التى نستعمل فيها حروف العناد ، ولا يراد منع الجمع والخلو . مثاله :

تقول : رأيت إما زيداً ، وإما عمراً حين تشك فى رؤيتهما .

وتقول : العالم إما أن يعبد الله ، وإما أن ينفع الناس ، أى غالب أحواله هذان الفعلان وهذا مما يتعلق باللغة .

(٧) هذا بيان كلى لما يتعلق بالمتصلات ، وهو بالإحالة على الحمليات ؛ فإن حكمها فى جميع ذلك واحد ، وقد مر الحصر والإهمال من ذلك ، وسيجىء بيان التناقض والعكس فى موضعه .

وفى بعض النسخ (من المتصل والمنفصل)

وأمر المنفصل ، فى ذى الجزأين ، يجرى مجرى الحمليات فى جميع ذلك إلا العكس ؛ فإن العكس لا يتعلق به ، لعدم امتياز ، أجزائه بالطبع .

، والأدوات هى التى تلحق الهيئات بالقضايا ، إلا أن المنطقى لما كان نظره بالقصد الأول فى المعانى ، أشار إلى الهيئات دون الأدوات .

الفصل التاسع

إشارة

إلى هيئات تلحق القضايا وتجعل لها أحكاماً خاصة فى الحصر وغيره

(١) إنه قد تزداد فى الحمليات لفظة ــ وفى نسخة « لفظ » ــ « إنما » فيقال : إنما يكون الإنسان حيواناً . وإنما يكون بعض الإنسان ــ وفى نسخة « الناس » ــ كاتباً ، فيتبع ذلك زيادة فى المعنى . لم تكن مقتضاة قبل هذه الزيادة بمجرد الحمل ؛ لأن هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً ، أو خاصًّا بالموضوع

وكذلك قد تقول : الإنسان ــ وفى نسخة « إن الإنسان » ــ هو الضحاك بالألف واللام فى لغة العرب ، فتدل على أن المحمول مساو للموضوع .

وكذلك تقول : ليس إنما يكون الإنسان حيواناً ، أو تقول : ليس الحيوان ــ وفى نسخة « الإنسان » ــ هو الضحاك ، وتدل على سلب الدلالة الأولى فى الإيجابين .

---

(١) المحمول قد يكون أعم من موضوعه ، كالأجناس والأعراض العامة ، وقد يكون مساوياً ، كالفصول والخواص المساوية ، وقد يكون أخص منه ، كالخواص الغير ــ وفى نسخة « كخواص غير » ــ المساوية .

ولفظة (إنما) إذا دخلت على القضية ، دلت على نفى العموم عن المحمول ، وهو معنى قوله : (يجعل الحمل مساوياً أو خاصًّا بالموضوع) .

وليس إذا دخل عليها دل على نفى دلالتها تلك ، فأثبت العموم .

(٢) وتقول أيضاً : ليس الإنسان إلا الناطق ، فيفهم – وفى نسخة « ويفهم » – منه أحد معنيين :

أحدهما : أنه ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق ، وليس تقتضى الإنسانية معنى آخر .

والثانى : أنه ليس يوجد إنسان غير ناطق ، بل كل إنسان ناطق – وفى نسخة بدون عبارة « بل كل إنسان ناطق » – [يريد أن هذه الصيغة تفيد إما المساواة فى المعنى كما بين الإنسان والحيوان الناطق. وإما المساواة فى الدلالة كما بين الضاحك والناطق « شرح »] وتقول فى الشرطيات أيضاً : لما كان النهار راهناً ، كانت الشمس طالعة . وهذا يقتضى مع إيجاب – وفى نسخة « الإيجاب » – الاتصال ، دلالة تسليم المقدم ووضعه ، ليتسع منه وضع التالى .

(٣) وكذلك تقول : ليس يكون النهار موجوداً – وفى نسخة بدون كلمة « موجوداً » – إلا والشمس طالعة ، تريد به كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، فيفيد هذا القول حصراً فى الفحوى .

(٤) وتقول أيضاً : لا يكون النهار موجوداً ، أو تكون الشمس طالعة وهو قريب من ذلك .

---

(٢) أقول : (راهناً) أى ثابتاً .

ولفظة (لما) تفيد مع الدلالة على استلزام التالى ، الدلالة على أن وجود المقدم مسلم موضوع ، لا يحتاج إلى بيان .

(٣) يريد به أن القضية بهاتين الأداتين محصورة كلية .

(٤) أقول : هذه والتى قبلها ، من القضايا التى تسمى (محرفة) وهى ما تخلو عن أدوات الاتصال أو العناد . وتكون فى قوة الشرطيات .

ومعناه لا يكون النهار موجوداً ، إلا أن تكون الشمس طالعة .

(٥) وتقول أيضًا : لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد . وهذا — وفى نسخة بدون « وهذا » وفى أخرى « هذا » — فى قوة قولك : إما أن لا يكون هذا العدد زوج المربع ، وإما أن — وفى نسخة « وأن » — لا يكون فرداً *

وهى من المتصلات فى قوة قولنا : كلما كان النهار موجوداً ، كانت الشمس طالعة .

ومن المنفصلات فى قوة قولنا : إما أن لا يكون النهار موجوداً ، وإما أن تكون الشمس طالعة .

قيل : والأخير أقرب ؛ لأنه لايغير أجزاءها .

(٥) وهذه أيضاً من (المحرفات) وكل زوج فهو زوج المربع ، أى مربعه يكون زوجاً .

وليس كل ما مربعه تزوج ، فهو زوج ؛ لأن كثيراً من المقادير الصم كجذر العشرة مثلا تكون مربعاتها أزواجاً ، ولا تكون هى أعداداً فضلا عن أن تكون أزواجاً .

وكذلك القول فى الأفراد ومربعاتها فى القضية المذكورة فى قوة منفصلة مانعة الخلو ، هى : إما أن لا يكون زوج المربع . وإما أن لايكون فرداً .

وذلك لأن الشىء الواحد ، لايكون زوج المربع ، وفرداً ، معاً . وقد يكون لاهذا ولاذاك معاً .

ومثال آخر له : لا يكون زيد كاتباً ، وهو ساكن اليد ؛ فإنه فى قوة قولنا : إما أن لايكون كاتباً ، وإما أن لايكون ساكن اليد . أى لايكون كاتباً ساكن اليد . ويمكن أن يكون غير كاتب وهو متحرك اليد ، كما فى حالة الرمى مثلا .

الفصل العاشر

إشارة

إلى شروط القضايا

(١) يجب أن تراعى فى الحمل ، والاتصال ، والانفصال ، حال الإضافة : مثل أنه إذا قيل [ج] هو والد . فليراع لمن ؟ وكذلك الوقت ، والمكان ، والشرط .

مثل أنه إذا قيل : كل متحرك متغير ، فليراع مادام متحركاً وكذلك ليراع حال الجزء والكل ــ وفى نسخة « الكل والجزء » ــ وحال القوة والفعل ، فإنه إذا قيل لك ــ وفى نسخة بدون عبارة « لك » ــ : إن الخمر مسكر ــ وفى نسخة « مسكرة » ــ فليراع أبالقوة ــ وفى نسخة « إما بالقوة » وفى أخرى « أنه بالقوة » ــ أم ــ وفى نسخة « أو » ــ بالفعل والجزء اليسير

---

(١) أقول : يذكر فى هذا الفصل قوانين لا يتحصل معانى القضايا إلا برعايتها ، ورعاية أمثالها ، وهى ستة :

الأول : حال الإضافة ، وقد ذكر مثاله .

الثانى : حال الوقف ، كما يقال : القمر ينخسف ، فليراع فى أى الأوقات هو ؛ فإنه مختص بوقت توسط الأرض بينه وبين الشمس .

الثالث : حال المكان ، كما يقال : السقمونيا مسهل الصفراء ، فليراع فى أى مكان هو ، فقد قيل : إنه لا يعمل فى الصقلاب .

الرابع : حال الشرط ؛ وقد أورد مثاله ، وهو كل متحرك متغير .

الخامس : حال الجزء والكل .

السادس : حال القوة والفعل .

فقد ذكر مثالهما .

أم – وفى نسخة « أو » – المبلغ الكثير ؛ فإن إهمال هذه المعانى ، مما يوقع غلطاً كثيراً .

وهذه الشروط قد تذكر فى باب التناقض مضافة إلى شرطين آخرين كما يجىء إن شاء الله تعالى .

obeikandl.com